

العراق يبدأ صرف رواتب الموظفين المتأخرة

انهيار أسعار النفط يضغط على المالية العامة ويهدد بقطع الدعم الحكومي



الدعم الحكومي مهدد بالنفاد

من تلك المسؤولية ومن بين الالتزامات الواجب على الحكومة القيام بها". ويقول مراقبون إن الكتلة النيابية التي تمثل المصالح الإيرانية في البرلمان العراقي تحاول استنفار أزمة الرواتب لإبران فشل حكومة الكاظمي في مهمتها، مستعينة بحشد كبير من وسائل الإعلام العراقية التي يديرها الحرس الثوري الإيراني. ويتوقع نواب أن يعقد البرلمان قريبا للموافقة على قانون الإقراض للمباشرة في صرف الرواتب، بالرغم من ممانعة الكتلة الإيرانية، نظرا إلى المخاطر الكبيرة التي قد ترتب على تأخير معاشات الموظفين.

المسؤولة عن مراجعة الموازنة الحكومية العامة، من "محاولة الحكومة رمي الكرة أمام مجلس النواب وتخبيره بين الموافقة على اقتراض سيوذي إلى الهلاك قريبا بإفلاس البلاد والذي ستتحمّل نتائج الأجيال، وبين تصريحات تحاول الضغط علينا بتصدير أنه لا رواتب من دون مصادقة المجلس على ذلك الاقتراض لإجراج المجلس وخطط الأوراق". وتصرى اللجنة المالية أن "مسألة الرواتب ليست من مسؤولية السلطة التشريعية وهي من الواجبات الحكومية البحتة ومن بين التزاماتها أمام شعبها"، معتبرة أن "أي محاولة لرمي الكرة على مجلس النواب هي تنصل

وقالت اللجنة في وثيقة داخلية اطلعت عليها "العرب"، "في الوقت الذي طال انتظارنا فيه بتطبيق الحكومة ووزارة المالية لنصوص قانون الإقراض المحلي والخارجي الذي أقره البرلمان في الرابع والعشرين من يونيو الماضي، والتي حددت سبتين يوما لتقديم خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي، فقد فوجئنا بمشروع قانون اقتراض آخر وكان عمل وزارة المالية هو الاقتراض فقط"، محذرة من أنه "لو استمر ذلك فسيعلن العراق إفلاسه خلال ستة أشهر من الآن". وجاء في الوثيقة "ماذا لو انخفضت أسعار النفط أكثر مما عليه هي الآن"، واستغربت لجنة المال البرلمانية،

في البنك المركزي العراقي، بشرط موافقة البرلمان. وقال وزير المالية علي عبدالامير علاوي، الأحد، إن صرف رواتب الموظفين مشروط بتصويت مجلس النواب على قانون الإقراض. وأوضح علاوي حينها أن "المبالغ ستكون متوفرة في حال وافق مجلس النواب على قانون الإقراض"، مشيرا إلى أن "قانون الإقراض مهم جدا لأنه يلبى احتياجات الدولة المالية ويعالج العجز الموجود بالموازنة". لكن اللجنة المالية في البرلمان صدمت الحكومة برد حذرت فيه من "إفلاس العراق".

بدأ العراق في صرف رواتب الموظفين المتأخرة لشهر سبتمبر جراء أزمة مالية حادة في ظل انهيار إيرادات النفط والاعتماد الشديد على الدعم الحكومي في كافة القطاعات ما يربك الاقتصاد الريعي.

بغداد - أعلنت الحكومة العراقية، بدء تسديد رواتب الموظفين المتأخرة، عن شهر سبتمبر بعد موجة احتجاجات واسعة في وقت تظهر فيه مؤشرات إفلاس نتيجة ضخامة فاتورة الرواتب وانهيار أسواق النفط. وجرى العادة على تسديد رواتب الموظفين بدءا من يوم 15 من كل شهر، إلى غاية 26 من الشهر نفسه، إلا أنه في سبتمبر الماضي، تأخر دفع رواتب الموظفين في الحكومة لأول مرة، بسبب الأزمة المالية. وقالت وزارة المالية، في بيان، إنه "بناء على توجيهات رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، تؤكد وزارة المالية أن المدفوعات المتأخرة لرواتب القطاع العام عن سبتمبر، سيبدأ تسديدها بالكامل ابتداء من الأربعاء والأيام التالية".

الضغط المالي سيستمر حيث أن مصدر الدخل الرئيسي من صادرات النفط سيتأثر ب كورونا والانخفاض في الطلب

ويواجه العراق شبح الإفلاس بسبب ضخامة فاتورة الرواتب التي يجب أن يدفعها ملايين الموظفين شهريا، في وقت تشهد فيه أسواق النفط اضطرابات كبيرة، ما ينعكس سلبا على استقرار اقتصاد البلاد الريعي.

ومنذ 2003 يعتمد العراق على بيع النفط لتسديد شؤون الدولة، فيما تحولت الوظيفة الحكومية إلى قبلة لدى العراقيين بسبب انهيار القطاع الخاص، ما تسبب في تضخم الجهاز الإداري للقطاع العام بشكل مبالغ فيه.

ولا يوفر العراق أرقاما رسمية عن العديد من الأشخاص الذين يتقاضون رواتب شهرية ثابتة، لكن تقديرات غير رسمية تقول إن نحو 8 ملايين مواطن، بين مدني وأمني وعسكري ومتقاعد وعامل، يتقاضون رواتب من الدولة تتراوح بين 400 و3000 دولار شهريا. وأظهرت أرقام غير رسمية عزرا بنحو مليار ونصف المليار دولار في موازنة الرواتب، بعد أن غطت مبيعات النفط الشهر الماضي نحو ثلثي الحاجة المطلوبة.

وأجبرت هذه الحقائق الحكومة على إقرار قانون للاقتراض الداخلي، يسمح بسحب جزء من الاحتياطات الفيدرالية

وأضافت الوزارة، أن "الضغط المالي في البلاد، سيستمر في المستقبل المنظور، حيث إن مصدر الدخل الرئيسي للبلاد من صادرات النفط سيتأثر باستمرار الانخفاض العالمي في الطلب والتفشي الهائل للوباء".

وخلال سبتمبر الماضي، بلغ مجموع الإيرادات المالية، من بيع النفط 3.1 مليار دولار، بينما يحتاج العراق لـ5 مليارات دولار، لتغطية رواتب 4.5 مليون موظف في الدولة. وأثار تأخير صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين، لشهر سبتمبر، موجة استياء شعبية واسعة ضد الحكومة. واتهم مواطنون في بغداد، الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد على مدى

بوينغ تتربق امتلاك 40 في المئة من أسطول الطائرات في آسيا

الركاب القديمة التي تجري إحالتها للتقاعد في دورة استبدال متسارعة، خاصة في العقد الأول. كما كشف التقرير في سياق آخر أن الطلب على الطائرات في السوق العالمية سيجعل في الفترة ما بين عامي 2020 و2039 إلى 43110 طائرات، بما في ذلك 32270 طائرة ذات ممر واحد.

كما أن الطلب على الطائرات ذات الممر الواحد سيتعافى في وقت أقرب نظرا لدوره الرئيسي في طرق المسافات القصيرة والأسواق المحلية بالإضافة إلى تفضيل الركاب للخدمة من نقطة إلى نقطة.

الطلب على الطائرات في السوق العالمية سيصل في الفترة ما بين عامي 2020 و2039 إلى 43110 طائرة

وقالت بوينغ إن الطائرات ذات الممر الواحد ستستمر في كونها أكبر قطاع في السوق، حيث من المتوقع أن يحتاج المشغلون إلى 32270 طائرة جديدة في السنوات العشر المقبلة.

وأشارت الشركة إلى أن الطلب على الطائرات ذات البدن العريض سيتأثر ببطء انتعاش أسواق المسافات الطويلة - وهو ليس أمرا غريبا بعد صدمات السفر الجوي بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي يشهدها السفر الجوي جراء الوباء.

واشنطن - أكد تقرير صادر عن شركة الطيران الأميركية بوينغ أن الشركة ستوسع حصتها من أسطول الطائرات التجارية في العالم إلى ما يقرب من 40 في المئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العامين المقبلين.

ووفقا للتوقعات السنوية للشركة في تقرير حول أسواق السوق التجارية لعام 2020 والتي تصل مدتها إلى 20 عاما وتتناول سوق الطائرات والخدمات التجارية، من المتوقع أن يزداد نمو حركة الركاب بمعدل 4 في المئة سنويا في الفترة ما بين عامي 2020 و2039.

وتذكر التقرير أن أسطول الطائرات التجارية في العالم من المتوقع أن يصل إلى 48400 طائرة في عام 2039، بزيادة عن 25900 طائرة في عام 2019.

وخلال هذه الفترة، ستستمر آسيا في توسيع حصتها من الأسطول العالمي، لتمثل ما يقرب من 40 في المئة من الأسطول مقارنة بـ30 في المئة في عام 2019.

وقالت شركة بوينغ إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تنقسم إلى خمس أسواق وهي الصين، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وشمال شرق آسيا، والمنطقة الأوقيانوسية، ستحتاج إلى 17485 طائرة جديدة على مدار عشرين عام.

وستحتاج شركات الطيران في الصين إلى 8600 طائرة جديدة حتى عام 2039 لتمتلك أسطولا من 9360 طائرة بحلول ذلك الوقت، والذي سيصبح ثاني أكبر أسطول بعد سوق أميركا الشمالية.

وتوقع التقرير زيادة في حصة عمليات التسليم التي يتم فيها تغيير طائرات

المنفعة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018\2019، وهو مستوى كبير. وتشكل المنتجات الغذائية جزءا هاما من سلة أسعار المستهلكين.

وصعد التضخم إلى ذروة عند 33 في المئة في يوليو 2017 بعد أن طبقت مصر إجراءات تقشفية بدعم من صندوق النقد شملت رفع أسعار الوقود وفرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى على منتجات التبغ، مع خضض قيمة العملة للنصف مقابل الدولار.

نزول التضخم يفرض قيام صندوق النقد بتعيين لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي للنظر في خفض أسعار الفائدة

وقال تشارلز روبرتسون، كبير الاقتصاديين لدى رينيسانس كابيتال، إن كبح التضخم إلى هذه الدرجة في سوق ناشئة منخفضة الدخل مثل مصر إنجاز استثنائي.

وقال "لكن أرى حاجة لتغيير بؤرة التركيز في 2021 و2022 إلى دعم النمو"، مضيفا أن الاستثمار في الصناعات التحويلية يراوح مكانه لأسباب منها فيروس كورونا.

وقد قلصت البنوك المركزية في الدول النامية أسعار الفائدة لعشرين 20 شهرا متتاليا، وهو ما يفوق دورات التيسير التي تسببت فيها الأزمة المالية في 2008 وفي أعقاب أزمة اليورو في 2010، غير أن وتيرة الخفض واصلت التباطؤ في سبتمبر.

تراجع التضخم يعجل محادثات مصر مع صندوق النقد الدولي

فقد يقول صندوق النقد إنه يتعين على لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي النظر في خفض أسعار الفائدة عند اجتماعها المقبل في 12 نوفمبر.

وأضافوا أن البنك المركزي متردد في خفض الفائدة لحسن التأكيد من عودة الاستقرار في مصادر التدفقات الدولار، مثل السياحة وتحويلات العاملين في الخارج ومشتريات الأجانب من أذون الخزينة المصرية.

وقال محمد أبوباشا، الاقتصادي لدى المجموعة المالية هيرميس، "لا أعتقد أنهم مستعدون لتقليص أسعار الفائدة بينما الموازين الخارجية مازالت تحت ضغط. ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يبقى أيضا على استمرار معاملات التريب من فروق أسعار الفائدة".

ولم يسجد تقرير لفريق خبراء الصندوق الشهر الماضي الإطار الزمني لقياس التضخم ولا موعد إجراء أي مشاورات. ولم يرد الصندوق ولا البنك المركزي حتى الآن على طلبين للتوضيح.

يعود انخفاض التضخم في مصر لأسباب منها تشديد السيطرة على المعروض النقدي منذ برنامج صندوق النقد في 2016 وحملة منسقة للاستثمار في الزراعة وضعف الطلب الاستهلاكي بسبب جائحة كورونا.

تباطأ نمو المعروض النقدي (ن2) إلى 11.33 في المئة العام الماضي من مستوى مرتفع بلغ 25.4 في المئة في أعقاب الاتفاق البالغة مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد في 2016 لقرض بقيمة 12 مليار دولار. ومنذ تفشي الجائحة، يعاود المعروض النقدي الصعود من جديد.

وتفيد أرقام البنك المركزي أن الاستثمار في الزراعة، وأغلبه حكومي، بلغ 0.92 في

عجل تراجع التضخم بإعادة محادثات مصر مع صندوق النقد الدولي لإتمام إجراءات الحصول على قرض ما يعقد مهمة البنك المركزي حول الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لبيع أذون الخزينة وحماية العملة، أم خفضها لتنشيط الاقتصاد المتضرر من كورونا.

في يونيو بقيمة 5.2 مليار دولار، فإن مصر ملزمة بالتشاور مع فريق فني إذا كان التضخم بصدد النزول عن ستة في المئة بنهاية سبتمبر ومع مجلس إدارة الصندوق نفسه إذا انخفض التضخم السنوي لما دون 4 في المئة.

تباطأ التضخم إلى 3.4 في المئة في أغسطس من 4.2 في المئة في يوليو، مقتربا من أدنى مستوياته منذ 2005. ويتوقع بعض الاقتصاديين رقما مماثلا لشهر سبتمبر، المتوقع إعلان قراءته في العاشر من أكتوبر. وقال بعض الاقتصاديين إنه في حالة نزول التضخم بشكل سريع جدا،

وسبب ذلك تتعدى أيضا معضلة يواجهها البنك المركزي هل يبقى على أسعار الفائدة مرتفعة لبيع أذون الخزينة وحماية العملة، أم خفضها لتنشيط نمو الاقتصاد المتضرر من جائحة فيروس كورونا. وبموجب اتفاق استعداد ائتماني مدته عام واحد وقع مع صندوق النقد

القاهرة - انخفض التضخم في مصر إلى بعض أدنى مستوياته فيما يزيد كثيرا على عشر سنوات، مما قد يستوجب إجراء مشاورات مع صندوق النقد الدولي بموجب شروط قرض جديد قيمته 5.2 مليار دولار.

ويجب على مصر أن تتعدى أيضا معضلة يواجهها البنك المركزي هل يبقى على أسعار الفائدة مرتفعة لبيع أذون الخزينة وحماية العملة، أم خفضها لتنشيط نمو الاقتصاد المتضرر من جائحة فيروس كورونا. وبموجب اتفاق استعداد ائتماني مدته عام واحد وقع مع صندوق النقد

في حالة نزول التضخم بشكل سريع جدا، وسبب ذلك تتعدى أيضا معضلة يواجهها البنك المركزي هل يبقى على أسعار الفائدة مرتفعة لبيع أذون الخزينة وحماية العملة، أم خفضها لتنشيط نمو الاقتصاد المتضرر من جائحة فيروس كورونا. وبموجب اتفاق استعداد ائتماني مدته عام واحد وقع مع صندوق النقد



تحديات مالية